وزير النقل المصري يرجح غرق العبارة المصرية في البحر الاحمر بسبب خلل فني

■ القاهرة ـ يو بي آي: رجح وزير النقل والمواصلات المصري محمد لطفي منصور الجمعة ان يكون خلل فني قد ادى الى غرق عبارة «السلام 98» في مياه البحر الاحمر وعلى متنها اكثر من 1400 راكب معظمهم من المصريين.

وقال منصور «انه من السابق لأوانه معرفة أسباب حادث غرق العبارة» المصرية «السلام 98».

واستبعد منصور أن تكون العبارة قد اصطدمت بالشعب المرجانية «وذلك لغرقها على بعد 75 ميلا شمال الغردقة (حوالي 92 كيلومترا)»، مرجحا أن يكون الحادث ناجما «عن خلل فني بالعبارة سيتم الكشف عنه والتعرف على سببه».

وقال ممدوح عرابي رئيس اسطول شركة السلام للنقل البحري التي تملك العبارة ان «الحادث سيخضع للبحث الدقيق عندما تتضح الرؤى بخصوص غرق السفينة».

وطلب عرابي في مقابلة مع التلفزيون المصري عدم استباق النتائج وشدد على انه «لم يتم استلام اي انذار استغاثة من السفينة قبل غرقها».

وقال عرابي ان اسباب غرق العبارة قد تكون مختلفة، مشيرا الى ان زلزالا بحريا ضرب شرم الشيخ فجر الجمعة قد يكون سبب غرق السفينة.

ولم تصدر اي تقارير عن مراكز الزلازل المصرية او السعودية عن وقوع هزة ارضية في البحر الاحمر في هذا التوقيت.

وقالت مصادر بحرية ان فرق الانقاذ المصرية عثرت على مئة ناج وانتشلت العشرات من الجثث الطافية.

وقال مسؤول امني في سفاجة لـ«يونايتد برس انترناشونال» ان فرق انقاذ تابعة للبحرية المصرية عثرت على 100 ناج وقامت بانتشال 27 جثة من الضحايا الذين قتلوا بعد غرق العبارة «السلام 98».

وطلب الرئيس المصري حسني مبارك الجمعة اجراء تحقيق عاجل في ملابسات غرق العبارة «السلام 98» والتي يرجع تاريخ صنعها الى 35 عاما.

وكان محفوظ طه مرزوق مدير هيئة موانىء البحر الاحمر المصرية قد قال لـ«يونايتد برس انترناشونال» في وقت سابق ان اربعة زوارق انقاذ مصرية ومدمرة قد انقذت 12 راكبا وانتشلت 15 جثة كانت طافية في البحر بعد غرق العبارة «السلام 98» على بعد 90 كيلومترا شرق ميناء سفاجة المصري الجنوبي المطل على البحر الاحمر.

واضاف مرزوق ان سبب غرق العبارة المصرية غير معروف حتى الآن الا انه قال بان عواصف رملية عاتية قد ضربت الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية مساء الخميس حيث انطلقت العبارة.

وقالت مصادر بحرية مصرية ان جهود البحث والانقاذ ما زالت مستمرة لانتشال الناجين ومعرفة سبب غرق العبارة التي غادرت ميناء ضباء السعودي مساء الخميس في الساعة 7,35 بالتوقيت المحلي السعودي وعلى متنها 1310 ركاب معظمهم من المصريين والسعوديين والسوريين، فضلا عن طاقم العبارة البالغ نحو 104 أشخاص بالاضافة الى 220 سيارة وشاحنة.

وكان مقررا وصول العبارة الى ميناء سفاجة الجنوبي المصري في الساعة الثالثة من فجر الجمعة.

ولم تبدأ فرق الانقاذ المصرية عملها الا بعد خمس ساعات من فقدان الاتصال مع العبارة.

والعبارة مملوكة لشركة السلام للنقل البحري وهي شركة مصرية وتبلغ حمولتها حوالي 6650 طنا وتتسع لـ 1400 راكب.

وتقدر المسافة بين ميناءي ضباء وسفاجة بحوالي 190 كيلومترا وهو أحد اهم الطرق البحرية بين السعودية ومصر.

ونجحت السلطات المصرية في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي بانقاذ حوالي 1350 شخصا كانوا على متن العبارة «السلام 95» التابعة لنفس الشركة بعد اصطدامها بسفينة قبرصية جنوب ميناء السويس. وقتل في الحادث شخصان.

ويعتبر أسوأ حادث بحري في تاريخ مصر هو غرق العبارة «سالم اكسبريس» التابعة ايضا لنفس الشركة قبالة ميناء سفاجة البحري عام 1991 مما أودى بحياة اكثر من 650 شخصا.

وقالت البحرية البريطانية الجمعة انها سوف ترسل السفينة «بولوارك» الى شمال البحر الاحمر للمشاركة في جهود انقاذ الناجين من العبارة «السلام 98».

صورة من الارشيف للعبارة الغارقة

قيادي كردي يتحدث عن مشاكل مع الجعفري حول تطبيق قانون تطبيع الاوضاع في كركوك

بغداد ـ «القدس العربي»:

كشف السيد محمود عثمان عضو قائمة التحالف الكردستاني أن قائمة التحالف الكردستاني كانت لها مشاكل مع الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء المنتهية ولايته حول المادة (58) من قانون الدولة المؤقت الخاصة بكركوك.

وقال عثمان في تصريحات بقصر المؤتمرات في بغداد «انهم (التحالف الكردستاني) رفعوا مذكرتين الى الدكتور الجعفري حول تطبيع الأوضاع في كركوك شمال العراق، ولم يف (الجعفري) بوعده».

ويسعى الأكراد الى تفعيل المادة (58) من قانون ادارة الدولة حول تطبيع الأوضاع في كركوك، حيث يصرون على ضم كركوك الى اقليم كردستان.

وقال عثمان إن «الأكراد انطلاقا من هذا يدعمون مرشح المجلس الأعلى للثورة الاسلامية الدكتور عادل عبد المهدي (نائب رئيس الجمهورية) لتولي منصب رئاسة الحكومة بدلا من الدكتور الجعفري».

واستطرد «أو أي شخص اخر لم يخل بالتزاماته مع الأكراد». ويتنافس على منصب رئيس الحكومة داخل قائمة الائتلاف العراقي الموحد أربعة مرشحين هم كل من الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس الوزارء المنتهية ولايته عن حزب الدعوة، والدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية المنتهية ولايته عن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، والدكتور حسين الشهرستاني عن تجمع مستقلون، والدكتور نديم الجابري أمين عام حزب الفضيلة الاسلامي.

وجرت في العراق منتصف شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي الانتخابات التشريعية لانتخاب مجلس النواب الدائم. وعن رؤية التحالف الكردستاني حول التحاور مع القائمة العراقية الوطنية التي يضع بعض قادة الائتلاف الخطوط الحمراء في التحاور معها، قال عثمان «اننا نؤيد اشراك القائمة العراقية في تشكيلة الحكومة القادمة وليس لدينا اي خطوط حمراء مع اي قائمة».

وأعرب السيد عثمان عن اعتقاده بأن «العراق بحاجة الى حكومة وحدة وطنية لانه في حالة شبه حرب».

وعن رؤية قائمة التحالف الكردستاني في من سيتولى حقيبتي الدفاع والداخلية، قال «من الضروري أن يتصف كل من يشغل هاتين الحقيبتين بالحياد والتكنوقراط».

وتابع «وأن يتمتع شاغل الحقيبتين برضا كل الأطراف، وأن لا يمتلك مليشيات لكي لا يستخدمها في القمع، وأن لا ينتمي لاي حزب وان لا يكون طائفيا».

وشدد السيد عثمان على ضرورة «عدم وضع الشروط المسبقة من قبل الكتل المتحاورة بغية الوصول الى حلول مرضية من قبل الكل والاسراع بتشكيل الحكومة». وأضاف أن «الأسبوع المقبل سيشهد بدء المفاوضات الرسمية بين الكتل الفائزة».

وفازت في الانتخابات أربع كتل على رأسها قائمة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعية) والتي حصلت على (128) مقعداً تلتها قائمة التحالف الكردستاني وحصلت على (53) مقعداً، وجاءت في المرتبة الثالثة قائمة جبهة التوافق العراقية (سنية) بـ (44) مقعداً، ثم قائمة جبهة الحوار الوطني وحصلت على (11) مقعداً.

وأكد عثمان من ناحية أخرى ضرورة الاتفاق على برنامج سياسي موحد، وقال «ينبغي ان تتفق (الاطراف) على برنامج سياسي للتمييز بين الارهاب والمقاومة».

وأضاف «ينبغي الاتفاق على اجتثاث البعث وفيدرالية الوسط والجنوب».

وأوضح أن «الاتفاق على البرنامج السياسي يقود الى توزيع المناصب الوزارية». وزاد «عندما يحددون قواسم مشتركة ممكن ان تبدأ عملية توزيع الحقائب الوزارية».

وحول مدى تأثير الاتفاق المشترك بين قائمة التوافق والقائمة العراقية الوطنية بتشكيل كتلة واحدة للمفاوضات، قال عثمان «اعتقد ان علاقاتنا مع كافة القوائم جيدة ومن الممكن ان نلعب دورا ايجابيا». وتابع «ليس المهم الاتفاق مع الكتلة، انما المهم هو الاتفاق على برنامج يعالج قلة الخدمات والفساد المستشري ومعاناة المواطن ووجود القوات الاجنبية».

وكانت قائمة الائتلاف العراقي الموحد قد شكلت لجنتين احداهما للتحاور مع قائمة التحالف الكردستاني والاخرى للتحاور مع قائمة جبهة التوافق العراقية.

رئيس مجلس القضاء الاعلى في العراق: لا علاقة لنا بـ «محكمة صدام الخاصة»

بغداد ـ «القدس العربي»

من حكمت الحسيني:

قال القاضي مدحت المحمود رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق إن المجلس لا يتدخل في شؤون عمل القضاة، لأن مهمته إدارة الشؤون الإدارية للسلطة القضائية، حيث أسهم وجوده في تسهيل عمل القضاة، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة العمل القضائي في العراق.

ورفض المحمود الحديث عن المحكمة التي تحاكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين وسبعة من أعوانه قائلاً: إنها محكمة خاصة ولا علاقة لمجلس القضاء بها.

وأضاف ان مجلس القضاء الأعلى كان موجوداً قبل عام 1977 لكن عدم تسليط الضوء عليه منذ تأسيسه وكيفية تركيبته ومهامه ولدت لبساً لدى معظم المعنيين كالصحافة والمحامين. وقال بعد عام 1977 تم تشكيل مجلس جديد يسمى «مجلس العدل» وأخذ دور مجلس القضاء وكان يترأسه وزير العدل في حين ان مجلس القضاء الأعلى كان يترأسه رئيس محكمة التمييز.

وأضاف ان تولي وزير العدل إدارة «مجلس العدل» يعتبر دمجاً بين السلطات لأن القضاء سلطة تشريعية والوزراء هم سلطة تنفيذية وبهذا يكون مجلس العدل قد فقد سلطته التشريعية لأنه يقع تحت إدارة السلطة التنفيذية.

وعن الأسباب التي دعت لإعادة تشكيل مجلس القضاء قال المحمود إنه بعد سقوط النظام ونظراً لما كان يعانيه القضاء من شعور بعدم الاستقلالية وضرورة أن تدار شؤون القضاة بأنفسهم ونتيجة للضغط القضائي صدر أمر بإعادة تشكيله في التاسع عشر من ايلول (سبتمبر) 2003 برئاسة رئيس محكمة التمييز وعضوية كبار القضاة مثل رئيس استئناف لأن مهامه هي الإشراف الإداري على المحاكم والادعاء العام وهيئة الإشراف العدلي فيما يخص الموظفين من ترفيع وترقية وانتداب وإيفاد وعقوبات مثل قطع الراتب والتوبيخ والفصل.

اليمن: الخطباء يدينون الاساءة للرسول الكريم والزنداني يطالب المصلين بالتظاهر لنصرة النبي

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

دان خطباء الجوامع في عموم المحافظات اليمنية في خطبة الجمعة امس بشدة ما نشرته صحف دنمركية ونرويجية وغيرها من الصحف في بعض الدول الاوروبية من رسوم كاريكاتورية مسيئة لشخص الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

وذكر خطباء المساجد ان اعادة نشر هذه الاعمال الكاريكاتورية من قبل بعض الصحف الاوروبية تكشف عن تعمد الاساءة للرسول الكريم واستفزاز لمشاعر اكثر من مليار مسلم في جميع انحاء العالم.

واوضحوا ان «هذه ممارسات غير اخلاقية وتتنافى مع قيم ومبادئ كافة الاديان السماوية وتعد خرقا فاضحا للقوانين الدولية التي تمنع التطاول على العقائد الدينية والمؤسسات والرموز الدينية». وطالب الخطباء اليمنيون بمقاطعة منتجات الدول التي تتمادى مع الصحف في ترويج مثل هذه الاساءات لرسول الاسلام.

من جانبه دعا الشيخ عبد المجيد الزنداني في خطبته الى مقاطعة البضائع الدنمركية والنرويجية، مع انه طالب بعدم معاقبة الشعب الدنمركي على خطأ نفر قليل منه.

وطالب الزنداني الذي يرأس مجلس شورى حزب الاصلاح مستمعي خطبته بقسم ديني على نصرة الله ورسوله في هذه القضية، وقام على الفور عقب الانتهاء من خطبة الجمعة باخذ القسم من حضور خطبته بشكل جماعي لنصرة الله ورسوله من خلال مطالبتهم بخروج المصلين الى مسيرة جماهيرية كبيرة يفترض ان تنظم السبت في قلب العاصمة صنعاء.

وذكر احد حضور خطبة الجمعة ان الزنداني ذكر في خطبته اقوال غير المسلمين الايجابية في شخصية رسول الاسلام مطالبا الحكومات العربية والاسلامية بممارسة الضغط لاصدار قانون يعتبر الاساءة للاسلام ضمن المحظورات.

وقال الزنداني في خطبته بجامع النورين في العاصمة اليمنية صنعاء «ان النساء اليمنيات اللواتي تظاهرن الاسبوع الماضي لذات القضية استعجلن في الخروج للتظاهر ولم ينسقن مع العلماء لتكون التظاهرة اكبر».

الى ذلك حملت يومية (الثورة) الرسمية الحكومات الدنمركية والنرويجية والفرنسية المسؤولية في عدم اتخاذ موقف مسؤول تجاه حملة الاساءة الى الرسول الكريم والنيل من الامة الاسلامية في صميم عقيدتها.

وذكرت في عددها امس «ان عدم التحرك ازاء الحملة واخضاعها للمساءلة هو ما يضع او يحشر الحكومات المعنية في زاوية المخالفة ويحملها مسؤولية الاهمال في تطبيق القانون».

واوضحت ان ما حدث «خروج على القوانين المرعية والنافذة في الدول الاسكندنافية والاوروبية التي تنص على ادانة ومعاقبة تبني ونشر الافكار العنصرية، وعدم التحرك ازاء الحملة واخضاعها للمساءلة تعد على الديمقراطية القائمة اصلاً على القيم والتقاليد السلمية واحترام الراي والراي الآخر وليس من الديمقراطية ان يجري استخدامه لاغراض وغايات غير سلمية وبكيفية تؤدي او توصل الى نتائج تخريبية».

وشددت الصحيفة في افتتاحيتها على ضرورة تبني المواقف والعمل الجماعي المسؤول لمحاصرة الاستخدام غير السلمي للديمقراطية ومنع انتشار اساليب التدمير الاعلامي الشامل، واستشعار خطورتها «التي لا تقل عن اسلحة الدمار الشامل وغالبا ما تصنع مقدمات اللجوء الى استخدامها».

واشارت الى ما جلبه النشر السيئ عن رسول الاسلام من ردود افعال سياسية واقتصادية في العالم الاسلامي تشمل بآثارها الضارة القاعدة الشعبية للدول التي مورست فيها الاساءة وهو ما يفرض على حكوماتها مسؤوليات اجتماعية لا بد لها من الاضطلاع بها ازاء درء الضرر عن مواطنيها والخطر القادم ان تفاقمت المسالة.

يمنيون يتظاهرون احتجاجا على الاساءة للرسول في العاصمة صنعاء

الحكومة السودانية والحركات المسلحة بدارفور تتفقان على آلية لمراقبة العمل الانساني

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

توصلت لجنة الترتيبات الامنية الى اتفاق لانشاء وحدة لتسهيل مراقبة العمل الانساني، مقرها مدينة الفاشر في مدة اقصاها آذار (مارس) المقبل، على ان تقدم تقريرها شهرياً، كما تم الاتفاق على حرية حركة وتنقل قوات الاتحاد الافريقي في كل ولايات دارفور دون قيد او شرط، والمراقبة والتحقق، والحكم في انتهاكات وقف اطلاق النار، وسيرفع طرفا النزاع «الحكومة والحركات» توصياتهما التي بلغت «21» توصية لتعزيز بعثة الاتحاد الافريقي، ووقف اطلاق النار، والآليات الاخرى، وستبدأ اللجنة مناقشة مراحل نزع السلاح وفصل القوات وتسريح المقاتلين.

من جهة ثالثة، رفعت لجنة تقاسم السلطة المصغرة تقاريرها للوساطة امس، ولم يتوصل طرفا النزاع الى اى اتفاق حول مشاركة دارفور على المستوى الفيدرالي والمستويات الاخرى والمؤسسات الولائية والخدمة العامة.

وما زالت لجنة تقاسم الثروة مستمرة في مناقشة القضايا العالقة والشائكة، لا سيما قضية الارض، والميزانية الفيدرالية، والتعويضات.

وكان من المقرر، ان يصل يان برونك صباح امس الى ابوجا، حيث يضع ممثل الامم المتحدة الموجودة بابوجا برنامجاً لمقابلة الاطراف، حيث يلتقي بالوفد الحكومي اولاً في العاشرة صباحاً والحركات في الثانية ظهراً، والشركاء الدوليين والوساطة مساء كل على حدة.

وفد الحكومة: مطالبة الحركات المسلحة بـ 90 % من حكم دارفور لا يمكن تنفيذها

واكدت الحكومة ان مطالبة الحركات المسلحة بمنحها 90 % من ادارة دارفور تعتبر رغبة سياسية لا يمكن تنفيذها، وان الحكومة ستطبق ما ورد في اتفاقية نيفاشا، والتي منحت المؤتمر الوطني 70 % والحركة الشعبية 10 % والاحزاب الاخرى بما فيها الحركات المسلحة 20 % في ادارة البلاد.

وقال محمد يوسف عبدالله رئيس الجانب الحكومي في لجنة قسمة السلطة، انه اذا كان هناك نقاش يمكن ان يتم حول هذه الارقام، ولكن لا يمكن التحدث عن تسليم دارفور للحركات المسلحة بهذه النسبة.

واشار، في تصريحات صحفية، الى ان المقاعد المخصصة لدارفور في المجلس الوطني حددت بـ 85 مقعدا حسب الاحصائية السكانية، في حين حددتها الحركات بـ 90 مقعدا وذلك ناتج من خطأ اساسي وقعت فيه حيث انها لم تعط اعتبارا لقسمة المقاعد بين الشمال والجنوب.

واضاف، ان الوفد الحكومي اكد ان عدد المقاعد في دارفور بالمجلس الوطني تم تحديدها قياسا بالمعيار السكاني، في حين ان المشاركة في مجلس الوزراء تحدد وفقا لتطبيق المعيار السياسي بما يضمن تطبيق الديمقراطية والعدالة وضمان استمرار ما تم الاتفاق عليه في نيفاشا، مؤكدا ان الاتفاق على معالجة قضيتي المجلس الوطني ومجلس الوزراء بات وشيكا، مشيرا الى ان القضايا المتعلقة بالخدمة المدنية والقضاء والتعليم العالى ستتم معالجتها في اطار المفوضيات.

واوضح يوسف، ان الوفد الحكومي ووفد الحركات المسلحة سيقدمان يوم الاحد القادم تقريرين حول هذه القضايا التي تمت مناقشتها، وسيوضع التقريران في اطار بروتوكول واحد لقسمة السلطة، في حين تقدم الوساطة بروتوكولا آخر لتتم مضاهاته مع بروتوكول الحكومة ووفد الحركات حتى يتم التوصل لصيغة نهائية حول بروتوكول قسمة السلطة ليتم التوقيع عليها.

وقال ان اجتماع لجنة السلطة استمع امس الى النتائج التي توصلت اليها اللجنة المصغرة المكونة من وفدي الحكومة والحركات المسلحة بشان تطبيق المعايير الخاصة بمشاركة دارفور في الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية.

الى ذلك اطلق الزعيم الليبي معمر القذافي الذي يتبنى مبادرة تهدف لنزع فتيل الازمة المتصاعدة بين السودان وتشاد نداءً لقيادتي البلدين بوقف الحملات الاعلامية السالبة ضد بعضهما، طبقاً لتعميم صادر عن السفارة الليبية. وناشد القذافي البلدين بافساح المجال للجهود التي تهدف لاحلال السلام والاستقرار في ربوع المنطقة.

من ناحيته اكد الممثل الخاص لرئيس بعثة الاتحاد الافريقي في السودان بابا قانا كينجيبي ان الجهة المسؤولة عن السماح بدخول ونشر القوات الاجنبية في دارفور هي حكومة السودان.

وقال في المؤتمر الصحفي الذي عقده امس في مباني البعثة بالخرطوم ان تمديد فترة بقاء القوات الافريقية في دارفور بعد اذار (مارس) القادم وزيادة عدد القوات مرهونان بالموقف الامني في دارفور، اذ ان للاتحاد لجنة ترفع تقريرها للامم المتحدة لتقييم الموقف. واوضح ان الهدف الرئيسي لنشر القوات الافريقية في دارفور هو مراقبة الوضع الامني وحماية المواطنين من جميع اشكال الاعتداء مثل العدوان، القتل والاغتصاب من قبل المتمردين.

واشار الى ان الاتحاد الافريقي في دارفور يعمل وفق خطة وهي متابعة عمليات تحقيق السلام وتقديم الدعم اللوجستي للقوات التي تعمل في دارفور، تدريبهم ومدهم بمعينات العمل في المناطق الاكثر تاثرا بالحرب وخاصة منطقة غرب دارفور.

واضاف ان السلام في دارفور يمكن ان يتحقق بتكثيف الجهود الدبلوماسية والانسانية حتى لا تعود الحرب للاندلاع مرة اخرى. من جهة اخرى اشاد بدور حكومة السودان اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقي في دورة انعقاده السادسة والذي جاء متزامنا مع الذكرى الاولى لتحقيق السلام في السودان.

وقال رئيس بعثة الاتحاد الافريقي في دارفور امس ان القوات الافريقية العاملة في الاقليم ليست لديها ادلة على ان السودان يدعم مقاتلين تشاديين على الاراضي السودانية. وقال بابا غانا كينجيبي مبعوث الاتحاد الافريقي الخاص في السودان ان السودان اتخذ في الواقع خطوات لمنع المقاتلين التشاديين الذي فر كثيرون منهم الى غرب السودان من شن هجمات على تشاد. وابلغ الصحافيين في الخرطوم «لا نملك ادلة على ان السلطات السودانية تدعم متمردين تشاديين... بطريقة مباشرة او غير مباشرة». وقال كينجيبي ان التوترات التشادية «فاقمت» وضعا امنيا معقدا بالفعل في دارفور حيث حصد صراع مستمر منذ ثلاثة اعوام تقريبا حياة عشرات الآلاف واجبر اكثر من مليونين على ترك منازلهم. وقال كينجيبي ان الحكومة السودانية طلبت من الهاربين من الجيش التشادي نزع اسلحتهم اذا ارادوا اللجوء للسودان وسلمت في احدى المرات عددا من الهاربين لسلطات محلية في تشاد.

البشير يزور جنوب السودان الاربعاء المقبل

الخرطوم ـ «القدس العربي»

من كمال حسن بخيت:

لم تترك ازمة دارفور فرصة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم لتقوية صلاته بالحركة الشعبية لتحرير السودان شريكه الجديد في السلطة وعقب الفراغ من ازمة جنوب السودان اتجه بكلياته نحو ازمة الغرب التي تتصاعد يوماً بعد يوم الامر الذي ابطأ تنفيذ اتفاق السلام الموقع مع الحركة الشعبية، مما دفع الفريق سلفاكير النائب الاول للبشير لاطلاق تصريحاته الاخيرة التي احدثت فرقعة كبيرة في الساحة الداخلية. ويتوجه الرئيس عمر البشير الاربعاء المقبل الى مدينة رمبيك المعقل الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان وهي الزيارة التي تم تاجيلها من قبل ويستبق البشير زيارته الموصوفة بالتاريخية لرمبيك باخرى في ذات اليوم الى مدينة جوبا مقر حكومة الجنوب.

واكد نائب رئيس حكومة الجنوب د. رياك مشار اكتمال الترتيبات بمدينة جوبا لاستقبال البشير حيث تم اعداد برنامج متكامل للزيارة التي تاتي ضمن جولة لعدد من المسؤولين في الدولة على مدن بالجنوب والشمال وابان مشار ان البشير سيخاطب جماهير جوبا قبل ان يتوجه في ذات اليوم الى رومبيك وقال ان زيارة البشير لمدينتي جوبا ورومبيك تاتي في اطار التعبئة التي تقودها الحكومة لحشد الدعم للسلام.

من جهته قال تيلار دينق وزير الدولة برئاسة الجمهورية ان اللجنة السياسية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية الخاصة بمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام امنت خلال اجتماع سابق لها على استكمال برنامج زيارات المسؤولين لبعض مدن الشمال والجنوب حيث ينتظر ان يزور النائب الاول لرئيس الجمهورية الفريق سلفاكير ماريديت مدني، وكوستي، وبورتسودان فيما يقوم الاستاذ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية بزيارة لمدينة واو.

وصف رياك مشار الاوضاع التي تشهدها الولايات الجنوبية بانها مستقرة واشار الى بدء عمليات التنمية والبناء بمدينة جوبا مؤكداً انسحاب عمليات البناء على بقية المدن واكد ان اتصالات الحركة مع بقية الفصائل الجنوبية لم تنقطع وكشف عن تحركات سيقودها فاولينو ماتيب خلال تواجده بالخرطوم مع قادة قوات دفاع الجنوب بجانب اتصالات اخرى، ودعا مشار الفصائل التي لم تنضم للحركة الى الاقتداء بفاولينو ورحب في الوقت ذاته بتصريحات قادتها التي اعلنوا فيها استعدادهم للاستجابة متى ما طلبهم سلفاكير ووصفها بانها ايجابية وتصب في اتجاه دعم خطوات السلام.